الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٨**

الاثنين ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد خوسيه لويس كانسيلا . . . . . (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ٨٦ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن المكتب قد تلقى طلبا من وفد توغو بشأن التكلم في اللجنة. وإنني أسعى إلى الحصول على موافقة اللجنة على إضافة اسم توغو إلى قائمة المتكلمين.

كما تعلم الوفود، فقد أقفلت قائمة المتكلمين الآن ولا يمكن لوفد توغو أن يأخذ الكلمة إلا بموافقة اللجنة. لذلك وفقا لأحكام المواد ٧٢ (١١٤) و ٣٥ (١٠٦) و ٧٣ (١١٥) من النظام الداخلي، أرجو من الوفود، إذا كانت مستعدة لقبول الطلب، الموافقة على السماح لوفد توغو بالكلام في نهاية جلسة عصر اليوم وبعد أن يتكلم آخر متكلم مدرج في قائمة المتكلمين. إن لم أسمع أي اعتراض سوف أعتبر أن الوفود توافق على السماح لوفد توغو بالكلام في اللجنة.

تقرر ذلك.

السيد ماتامبو (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم إليكم، سيدي، بخالص تهاني وفد بلدي، على انتخابكم بالإجماع لرئاسة اللجنة الأولى. كما نود أن نهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم لمناصبهم. ووفدنا على ثقة تامة بأن اللجنة، بقيادتكم وتوجيهاتكم، ستتمكن من أن تختتم بنجاح نظرها في جدول الأعمال المعروض عليها. ونود أيضا أن نثني على الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السفير سيرجيو دوارتي، على ما يبديه من روح القيادة والرؤية في توجيهه لعمل مكتب شؤون نزع السلاح ودفعه بعجلة البحث عن حلول للتحديات الماثلة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي.

تود زمبابوي أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

زمبابوي موقعة على عدد من الصكوك الإقليمية والدولية المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي وملتزمة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

بالامتثال التام لكل شروطها. ومن هذه الصكوك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ما فتئنا نعتبرها حجر الزاوية للنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة الملحّة إلى إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وندعو جميع الدول التي لم تنضم إليها حتى الآن أن تصبح أطرافا فيها بدون تأخير. وبنفس القدر، تشارك زمبابوي التطلع إلى تحقيق هدف جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية.

ويشعر بلدي بالارتياح إزاء المناخ الإيجابي الذي يسود ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. ومن التطورات الإيجابية الرئيسية النجاح الذي أحرزته اللجنة التحضيرية الثالثة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في عام ٢٠١٠؛ وتجديد التزام زعماء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالعمل من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية؛ واعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح؛ وعقد اجتماع القمة لمجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، واعتماده بالإجماع القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩). إننا نشجع جميع الدول الأعضاء على استغلال المناخ الإيجابي السائد من أجل مواجهة التحديات الأمنية التي شكلت عقبة أمام المجتمع الدولي على مدى العقود الماضية.

وكان اجتماع قمة مجلس الأمن بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، خطوة جديرة بالثناء نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. غير أننا نرى أن جهود تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية ينبغي ألا تركز حصريا على تدابير عدم الانتشار بينما تتجاهل اتخاذ إجراءات لنزع السلاح النووي. ويشارك وفد بلدي في الرأي القائل إن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الوسيلة المؤكدة الوحيدة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولتحقيق نزع السلاح النووي، فإننا نهيب بجميع الدول أن تمتثل بالكامل إلى التزاماتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار. ومن الأساسي أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بإلزام أنفسها بتنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ بصدد نزع السلاح التي تم الاتفاق بشأنها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، المعقود في عام ٢٠٠٠. وفي انتظار الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، فإننا ندعو إلى المفاوضات لعقد صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن تقديم الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتؤيد زمبابوي أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونحن نشعر بالارتياح إزاء الجهود المكثفة المبذولة من أجل بدء نفاذها. ونرحب بالتزام الرئيس أوباما بالسعي إلى التصديق عليها من جانب الولايات المتحدة ونأمل أن يشجع ذلك التصديق الدول الأخرى المدرجة في المرفق ٢ على التوقيع والتصديق عليها. وسيكون بدء نفاذ المعاهدة إسهاما هاما في عملية نزع السلاح وعدم الانتشار.

ويرحب وفد بلدي ببدء نفاذ معاهدة بيليندابا والمعاهدة الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى خلال هذا العام. ونعتقد بقوة أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تمثل إسهاما فعالا في جهود تعزيز السلام والأمن الإقليميين. ويمثل بدء نفاذ معاهدة بيليندابا إنجازا هاما لأفريقيا في إطار إسهامها من أجل تعزيز وتوطيد السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم توقع بعد على المرافق ذات الصلة لمعاهدة بيليندابا أن تفعل ذلك، ونحثها أيضا على احترام أحكام المعاهدة. ويضم وفدنا صوته إلى أصوات الوفود الأخرى التي دعت إلى الإنشاء المبكر لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، امتثالا للقرار ٦٦/٥٠ لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

ومع أننا نرحب باعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، يؤسفنا أنه لم يتمكن من تحقيق توافق في الآراء على الخطوات الإجرائية لبدء عمله الموضوعي. ونحن نضيف صوتنا إلى أصوات الآخرين الذين وجهوا نداء إلى جميع الدول الأعضاء من أجل أن تبدي المرونة والإرادة السياسية بغية تحقيق نتائج ملموسة خلال الدورة المقبلة من المداولات الموضوعية للمؤتمر. كما يأمل وفدي أن يستفيد مؤتمر نزع السلاح من المناخ الإيجابي الحالي في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي، وأن يبدأ أعماله الموضوعية في بداية دورته لعام ٢٠١٠.

علاوة على ذلك، تكرر زمبابوي التأكيد على أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الوحيد لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف وأن هيئة نزع السلاح هي الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة ضمن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف في الأمم المتحدة، ونؤكد على أننا نؤيد بالكامل عمل هاتين الهيئتين لنزع السلاح. غير أننا نرى أنه إذا كان للزخم المتجدد في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي أن يحقق نتائج حميدة للمجتمع الدولي، فلا بد من بذل الجهود لإصلاح وتعزيز آلية نزع السلاح.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية صكان دوليان رئيسيان في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتدعم زمبابوي إضفاء الطابع العالمي على الصكين وتنفيذهما الكامل من قبل الدول الأعضاء. وبالتالي ندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقيتين إلى أن توقع وتصدق عليهما بدون تأخير.

ووفد بلدي يكرر التأكيد على أن النقل والتصنيع والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أجزاء عديدة من العالم، وبخاصة في أفريقيا، يشكل تهديدا خطيرا على السلام والأمن والتنمية الاقتصادية.

من المهم أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة المالية والتقنية لدعم البلدان الأفريقية في تنفيذ برنامج العمل للأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتتطلع زمبابوي قُدما إلى المشاركة في اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل هذا.

ووقعت زمبابوي على اتفاقية أوتاوا وصدقت عليها، وهي ملتزمة التزاما كاملا بالامتثال لمختلف موادها. إن المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي سيعقد في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في قرطاجنة، كولومبيا، يتيح للمجتمع الدولي فرصة لتنشيط وإنعاش التزامه بالمعاهدة وأيضا للخروج بتدابير ملموسة لإيجاد عالم خال من الألغام المضادة للأفراد.

إن برامج بلدي لإزالة الألغام تعوقها القيود المالية الخطيرة إعاقة شديدة. ولذلك، نأمل في أن يحدد المؤتمر أولويات الإجراءات فيما يتعلق بتقديم الموارد المالية والتقنية والمادية لبرامج إزالة الألغام في البلدان المتضررة بغية إيجاد عالم خال من الألغام الأرضية. وستشارك زمبابوي في المؤتمر بنشاط.

ويؤكد وفدي مجددا الحق الأساسي والثابت لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث فيها وإنتاجها واستعمالها في الأغراض السلمية دون تمييز، كما يرد في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. من المهم احترام خيارات وقرارات الدول في مجال استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. ونظرا للتحديات الحرجة التي تواجه البلدان النامية، وخصوصا البلدان النامية في أفريقيا، في مجال

الطاقة، فإن تطوير الطاقة النووية يسهم إسهاما هاما في تنميتها الاقتصادية المستدامة. ويرى وفدي أنه ينبغي أن يسمح لأفريقيا بأن تستفيد من الطاقة النووية دون وضع أي قيود أو عقبات على طريقها. وفي هذا الصدد، نحث الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مواصلة النهوض بالتعاون التقني مع أفريقيا وبلدان نامية أخرى في مجال الطاقة النووية.

وترى زمبابوي أنه إذا توخت جميع الدول بحسن النية الالتزام المجدد بنزع السلاح إلى خاتمته المنطقية، فمن شأن ذلك أن يقطع شوطا طويلا صوب تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان كثيرة في العالم. وذلك لأن أموالا كثيرة توجه حاليا صوب الإنفاق العسكري ستوجه صوب معالجة التحديات من قبيل انعدام الأمن الغذائي والفقر وتغير المناخ وحالات تفشي الأمراض والأزمة في مجال الطاقة والأزمة المالية. من شأن الإنفاق العسكري العالمي الراهن أن يقطع شوطا طويلا، إذا وُجّه صوب برامج التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، في مساعدتها في جهودها الإنمائية.

وختاما، وإذ نستعد للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، دعونا جميعا، نبدي الإرادة السياسية القصوى والمجهود الجماعي لتحقيق نجاحه. ونرى أنه لكي ينجح مؤتمر استعراضي ينبغي، في جملة أمور، أن يوافق على مجموعة من الوسائل والتدابير لتعزيز الأركان الثلاثة للمعاهدة، وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. إننا نتعهد بأقصى قدر من الدعم لمساعدة المؤتمر في التوصل إلى استنتاجات عملية.

السيد إكونغو إسيكوتوكو بويو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا بأن أضم صوتي، باسم جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى أصوات المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى التي تعالج قضايا نزع السلاح والأمن. أود أن أطمئنكم إلى التعاون الكامل من قِبل جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى استعدادها المستمر خلال هذه الدورة للمساعدة في الجهود، بالتعاون مع جميع المشاركين، لتوخي حلول مقبولة لدى المشاركين للبنود المدرجة في جدول أعمالنا، ونتمنى لكم كل النجاح في توجيه عمل اللجنة. وأود أيضا أن أهنئ الدول الأعضاء الأخرى في المكتب.

وتود جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا أن تشكر الأمين العام بان كي - مون على الاهتمام الخاص الذي يوليه لتطور الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نشكر بإخلاص هنا الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وأن نعرب عن تهانئنا المخلصة على بيانه الاستهلالي.

وتؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

ووجود الأسلحة النووية مصدر للقلق الشديد لدى كل شخص. ونعتقد أن الحالة والتوتر السائد في المجال النووي لا يمكن أن يطمئنا أحدا. إن استحداث أنواع جديدة ومتطورة وحديثة من الأسلحة النووية يتنافى مع روح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونلاحظ أن الناس لا يتشاطرون نفس الرؤية في هذا المجال ولا يتكلمون نفس اللغة.

وكما يدرك كل شخص، في عام ٢٠٠٠، التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة ترساناتها النووية. ولكن كيف تبدو الحالة اليوم؟ إن مذاهب الدفاع الاستراتيجي التي تؤيدها الدول النووية لا تعكس إلا إرادة تلك الدول على

استعمال الأسلحة النووية. كيف يمكننا أن نتكلم عن ضمانات الأمن النووي في عالم نشاهد فيه صقل وزيادة تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية؟

وثمة ملاحظة أخرى لا يقل مغزاها أهمية، وهي تتعلق بسير العمل داخل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وهي هيئة تداولية لآليات نزع السلاح المتعددة الأطراف، تُمنع الآن من تقديم توصيات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين نتيجة الافتقار إلى الإرادة السياسية والمواقف المتعنتة لدول معينة حائزة للأسلحة النووية، على الرغم من التطور الإيجابي المنعكس في اعتماد برنامج عمل لسنة ٢٠١٠.

ويدرك الجميع أن الأسلحة النووية كانت موضوع عدد من صكوك الرصد العالمية، وأهمها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. بيد أن من المحزن أن هذه الصكوك القانونية يجري التشكيك فيها وقد تفضي إلى سباق جديد للتسلح. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى حشد جهوده لإقناع الذين يتوخون تحديث الأسلحة النووية لمختلف الأسباب، بالعودة إلى الطريق الصحيح لمصلحة بقاء البشرية وجميع البشر.

ونؤمن بأن النظام الدولي القائم على استعمال القوة بوصفها ذروة الضمان الأمني ليس النظام الصحيح الوحيد. وسيكون من الأفضل إيجاد نظام أمني جماعي من شأنه أن يكفل السلام والتنمية على السواء. ولتحقيق ذلك، سيكون من الأفضل لعملية تخفيض الأسلحة النووية التوسع في الزمان والمكان كليهما. وباختصار، نحتاج إلى العودة إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك السبب نحتاج إلى مضاعفة جهودنا للحد من التوسع ولمنع استعمال الأسلحة النووية بتعزيز النظام القائم للرقابة على التصدير. ونطلب من مجلس الأمن أن يتعهد باتخاذ إجراءات جماعية وملزمة، عند الاقتضاء، لتحقيق هذا الهدف. والعالم الذي يمر بمرحلة انتقال والناشئ أمام أعيننا لا يعود إلى من يستثمرون مستقبل بلدانهم في ثقافة الحرب، بل يعود إلى من أدركوا العلاقة الوثيقة فيما بين السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية.

لقد أقامت جمهورية الكونغو الديمقراطية جهة للتنسيق والاتصال في أعقاب مشاركتها في الحلقة الدراسية المعقودة في غابوروني، جمهورية بوتسوانا، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بشأن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المعني بانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وفي المناقشة الخاصة بالأطراف الفاعلة من غير الدول التي ترغب في حيازة تلك الأسلحة. وأنشأت لجنة لتنسيق مكافحة الإرهاب تحت إشراف رئيس الجمهورية. ويشرف الرئيس أيضا على الحد من الأنشطة النووية في جمهورية الكونغو الديمقراطية المخصصة للوسائل السلمية والأبحاث الزراعية على سبيل الحصر.

ونظرا لضيق الوقت، لن أخوض في التفاصيل فيما يتعلق بالقائمة الطويلة للصكوك القانونية التي اعتمدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، نستطيع القول إنه في غضون الأيام القليلة المقبلة ستقوم جمهورية الكونغو الديمقراطية بإنشاء لجنة وطنية لنزع السلاح والأمن الدوليين بهدف الإشراف على السلام والأمن في بلدنا.

أما بخصوص الأسلحة التقليدية، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والحد من العنف المسلح، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أحرزت تقدما كبيرا في برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وأنشأت لجنة وطنية للرقابة

على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من العنف المسلح برئاسة وزارة الداخلية والأمن العام وتدعمها وزارتا الشؤون الخارجية والدفاع الوطني.

وفيما يتعلق بتدمير الأسلحة والذخائر وتطهير أراضينا – حيث وقعت مرة اشتباكات بين الجيوش الأجنبية، مما نتج عنه أكثر من ٤ ملايين وفاة، واغتصاب ٢ ٣٠٠ ٠٠٠ امرأة وإساءة معاملة ٨ ٣١٠ من الأشخاص المسنين – فإنه خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وحدها، قامت جمهورية الكونغو الديمقراطية بتدمير ٩٧ ٦٦١ قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة و ٤٧٢ طنا من الذخائر. وسيتم تدمير مائة ألف قطعة من الأسلحة في النصف الثاني من هذا الشهر في كينشاسا، عاصمة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن أصل ١١ منطقة عسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشمل هذه العمليات سبع مناطق، وهي في الحقيقة لا تمثل سوى غيض من فيض، نظرا لمساحة البلاد الكلية التي تبلغ ٢ ٣٤٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع، و ١٠ ٣٠٠ كيلومتر من الحدود وتسعة بلدان مجاورة. ولذلك، تحتاج جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المجتمع الدولي إذا كان لها أن تحقق أهداف نزع السلاح.

أما بخصوص اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد، فإن جهودا تبذل الآن، وحتى اليوم لوحظت النتائج التالية: هناك ٣ ٠٠٤ مناطق يشتبه في أنها ملوثة أو ثبت تلوثها؛ تدمير ٣ ٠٧٩ لغما أرضيا؛ تدمير ٦٢٠ ٥٢٥ من الأجهزة غير المتفجرة؛ إزالة الألغام من ٤ ٣٥١ ٠٩٧ مترا مربعا؛ تدمير ٣٨٧ ١٩٧ من الذخائر المتفجرة من عيارات مختلفة؛ إزالة التلوث من ٢٦٠ كيلومترا من الطرق؛ تلقي ١ ٣٤٩ ٢٤٩ شخصا التثقيف الهادف إلى التوعية من بين أكثر من ٦٠ مليون نسمة من السكان؛ عقد ٧ ٠٢٢ دورة تثقيفية بشأن أخطار الألغام ومخلفات الحرب غير المنفجرة؛ استفادة ٣ ٤٢٠ ضحية من المساعدة.

ولا تزال الألغام المضادة للأفراد والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مجالات لمزيد من العمل في بلدنا، لأنه لم تنج أي مقاطعة من آثار حقول الألغام والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نظرا لسهولة اختراق حدودنا. وبعزم جميع دول العالم ومساعدتها، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية عاقدة العزم على النجاح في تحقيق أهداف نزع السلاح والسلام.

وفي الختام، ترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية بإعلان رئيس الولايات المتحدة الذي يدعو إلى إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، ونشاطر مجموعة الـ ٢١ شعورها بالقلق. وتشدد جمهورية الكونغو الديمقراطية على ضرورة نزع السلاح النووي وعلى تقديم الضمانات الأمنية السلبية، وهي تتابع التطورات في سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ويؤكد بلدنا بصورة خاصة على ضرورة عقد معاهدة بشأن تجارة الأسلحة، ويجب أن تكون ملزمة لجميع الدول، لأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تلحق الدمار وتزعزع استقرار الأنظمة المنتخبة ديمقراطيا في أفريقيا، وتقوض السلام والتنمية.

وأخيرا، تأمل جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يتمخض عن هذه الدورة قرارات محددة تكون بمثابة ضمانة لأمن جميع دول العالم.

السيد نغوه نغوه (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أعرب لكم، سيدي، بالنيابة عن جمهورية الكاميرون، عن خالص التهاني على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ومما لا شكّ فيه أن مهارتكم المهنية الكبيرة وخبرتكم تكفلان التوصل إلى نتيجة ناجحة لعملنا. وأؤكد لكم ولأعضاء المكتب الآخرين على تعاون وفدي التام ودعمه. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، السفير ماركو سوازو

فرنانديز، ممثل هندوراس، على قيادته الرائعة لعملنا أثناء الدورة الماضية.

ويؤيد وفدي البيانين الافتتاحيين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ونيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

لقد انقضى وقت طويل منذ أن تمكنت اللجنة الأولى من بدء عملها في سياق دولي ميمون كهذا. وظهرت تطورات إيجابية ومشجعة عديدة في الأشهر الأخيرة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين بصورة خاصة. وترحب الكاميرون بالتزامات الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بتقليص ترساناتهما النووية. ونرحب أيضا بالالتزام الذي أعلنه عدد من البلدان بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها.

في ٢٤ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن مؤتمر قمة تاريخيا بشأن منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وفي تلك المناسبة اعتمد المجلس القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي يسعى إلى منع الانتشار النووي والنهوض بنزع السلاح النووي وتخفيض خطر الإرهاب النووي. وبعد ١٢ سنة من الجمود، اعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل ليفتح الباب أمام مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في سبيل محاربة الانتشار النووي وتحقيق نزع السلاح. ونحيط علما ونرحب أيضا ببدء سريان المعاهدتين المنشئتين للمنطقتين الخاليتين من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وأفريقيا.

إن علامات التقدم هذه بعد سنوات من الركود توفر بلا شك فرصة يجب على المجتمع الدولي أن ينتهزها إن أراد تحقيق هدف العالم الخالي من تهديد الأسلحة النووية. مع ذلك ينبغي ألا يجعلنا التقدم المحرز هذا ننسى التحديات القائمة، وهي تحديات ضخمة. واستنادا إلى دراسة أجريت مؤخرا، يوجد حاليا على صعيد العالم ٠٠٠ ٢٣ سلاح نووي والآلاف من منظومات إيصالها وتهيئتها للإطلاق. كما أن إنتاج الأسلحة العالمي ارتفع إلى ٣٤٧ بليون دولار في العام الماضي بينما ارتفعت النفقات العسكرية إلى ١,٤ تريليون دولار، مما يمثل زيادة بنسبة ٤٥ في المائة منذ عام ١٩٩٩. وهذه الأرقام توكد الحاجة إلى المضي فيما يتجاوز تأكيد النوايا الحسنة باتخاذ إجراءات محددة في سبيل بلوغ عالم أكثر أمنا. ومن المؤلم حقا ملاحظة أن معاهدة الوقف الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ رغم مرور ١٣ سنة منذ فتح باب التوقيع عليها.

من الحقائق أن الأسلحة النووية ما زالت تشكل أعظم خطر على بقاء الجنس البشري على قيد الحياة. وما زلنا نواجه يوميا الخطر المريع بأن هذه الأسلحة قد تقع في أيدي الإرهابيين أو جهات فاعلة أخرى من غير الدول. وفي هذا الصدد، ترحب الكاميرون بقرار الرئيس أوباما عقد قمة معنية بالأمن النووي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ في واشنطن العاصمة، لتناول تهديد الإرهاب النووي وتشجيع البلدان على تأمين موادها النووية. مع ذلك يظل وفدي متمسكا برأيه بأن الضمان الوحيد ضد انتشار أو استخدام الأسلحة الذرية يكمن في تدميرها الكامل. ولذلك نظل ننادي بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نؤمن بأنه يجب استدامة جهود منع الانتشار بالتوازي في آن واحد مع الجهود الرامية إلى نزع السلاح. وإننا نشجع جميع البلدان الحائزة على الأسلحة النووية على اتخاذ تدابير ملموسة لتخفيض ترساناتها وتصفيتها في نهاية المطاف.

والكاميرون تساند أيضا المناشدة بالبدء الفوري للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن اتفاقية لحظر وإزالة الأسلحة النووية. والكاميرون تعلق آمالا كبيرة على مؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويحدوها الأمل أن يتسنى تحقيق تقدم كبير

في ذلك المؤتمر بتقوية النظام الدولي لمنع الانتشار النووي. ومما يتسم بأهمية حاسمة أن يعمل جميع أعضاء الأمم المتحدة من أجل بلوغ تلك الغاية. كما ندعو مؤتمر نزع السلاح إلى أن ينحّي خلافاته جانبا ويبدأ أعماله المضمونية في عام ٢٠١٠.

إن الأسلحة الكيميائية والجرثومية والسمية تشكل مصدر قلق جسيم لبلدي. وإننا ندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الصكوك القانونية التي تحظر استعمال تلك الأسلحة إلى أن تفعل ذلك في سبيل كفالة عالمية تلك الصكوك. وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية تحديدا، ولئن كان بلدي يرحب بالتقدم المحرز منذ دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، فإننا نشدد على الخطر المستمر الذي يشكله تخزين الأسلحة الكيميائية والذي يهدد البيئة ويهدد شعوبنا. لذا ندعو البلدان التي تمتلك تلك الأسلحة إلى أن تدمر مخزوناتها منها في أسرع وقت ممكن.

لقد نوهت الكاميرون في مناسبات عديدة إلى أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمكن اعتبارها أسلحة دمار شامل حقيقية. ففي كل عام تتسبب هذه الأسلحة بموت أو بتر أطراف مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال. كما أنها تتسبب في تفاقم الصراعات المسلحة واستمرارها. وتشكل أيضا عاملا مساعدا لانتشار الجريمة والإرهاب. كما أنها تقوض الجهود المبذولة في سبيل التعمير والتنمية. ويجب اتخاذ تدابير خاصة لكفالة تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ومما يتسم بالإلحاحية أن نتخذ إجراءات دولية حثيثة لمحاربة الاتجار المحظور بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تقتل ٣٠٠ ٠٠٠ إنسان كل سنة.

وتولي حكومتي أهمية عظمى لهذه المسألة، وقد عقدت عزمها على الإسهام في الجهود الدولية لمحاربة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها. وتعلن الكاميرون عن استعدادها للوقوف بحزم إلى جانب البلدان الأخرى في سياق المبادرة المطروحة دعما لإبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة. وقد شارك بلدي في تقديم مشروع القرار المتعلق بذلك وينوي المشاركة بهمة في الجهود الرامية إلى تحويل تلك المبادرة إلى حقيقة واقعة.

ومما يتسم بأهمية جوهرية أن نضع حدا للمعاناة التي تتسبب فيها الذخائر العنقودية. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بفتح باب التوقيع في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ على اتفاقية الذخائر العنقودية، ويجدد دعمه لمبادئ تلك الاتفاقية ومقاصدها. والكاميرون تراودها آمال عظيمة بنجاح المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المقرر عقده من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ في قرطاجنة، كولومبيا. ويحدونا الأمل أن يسهم ذلك الاجتماع في تحقيق عالمية الاتفاقية والتشجيع على تقديم المساعدة الدولية للبلدان المتضررة بالألغام.

ويجدد بلدي دعمه التام لأنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. لقد أدت اللجنة منذ إنشائها دورا رائدا في بناء الثقة والنهوض بنزع السلاح في وسط أفريقيا، وكذلك في إيجاد حلول محددة لمعالجة المشاكل العديدة المحدقة بالسلام والأمن التي تواجهها بلدان المنطقة. وإن الاعتماد السنوي بتوافق الآراء في اللجنة الأولى لمشروع القرار المتعلق بأنشطة تلك اللجنة يوضح مستوى الدعم الذي تحظى به اللجنة بين جميع الدول الأعضاء.

ويعرب وفدي عن شكره للأمين العام ومكتب شؤون نزع السلاح، الذي يقدم الموظفين لأمانة اللجنة، على الدعم الذي قدماه للجنة حتى الآن ويشجعهما على مواصلته. ونلتمس من جميع الأعضاء أن يساهموا في الصندوق الاستئماني لتمويل أنشطة اللجنة الخارجة عن الميزانية ليتسنى لها أن تعول على الدعم المستمر، لا سيما من خلال المساهمات الطوعية، حتى تفي بمسؤولياتها الهامة وفاء تاما.

السيد جمعة (تونس) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن وفد تونس، أود أن أتقدم بأخلص تهانئنا إليكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة، وأن أطمئنكم على كامل دعم وفدي لكم وتعاونه معكم في اضطلاعكم بمهمتكم حتى يتكلل عملنا بالنجاح ويتمخض عن إنجازات إيجابية.

(تكلم بالفرنسية)

وأود كذلك أن أهنئ السفير سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. ويعلن وفدي تأييده للبيانين المدلى بهما باسم حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية.

مرة أخرى، نجتمع هذا العام في لحظة حرجة للنظر في التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. ولقد دأبت تونس على التشديد على الصلة بين نزع السلاح والتنمية باعتبارها أحد التحديات الرئيسية التي يتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى لها في سعيه إلى استئصال الفقر وأن يركز جهوده على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك السياق ظل بلدي دائما متمسكا برأيه بحصافة تحويل الموارد المخصصة للأغراض العسكرية إلى الأنشطة التي تخدم التنمية والنمو الاقتصادي لأننا مقتنعون بأن سباق التسلح يلحق الضرر بإمكانية تلبية أشد الحاجات الأساسية للسكان المدنيين.

وتشكل إعادة إطلاق عملية نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف تحديا رئيسيا نواجهه كلنا بصورة جماعية.

وعقب الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩ وإقرار جدول أعمالها، لا بد لمؤتمر نزع السلاح أن يركز اهتمامه الآن على توصيات محددة بشأن دوراته اللاحقة شكلاً ومضموناً. وعلى صعيد آخر، نعتقد أنه من الحكمة عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بغية تحديد الوسائل لتحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل. وفي ذلك الإطار، يحدونا الأمل في إعادة إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بهذا البند، الذي بدأ عام ٢٠٠٧ بإجراء مجموعة من المشاورات خلال ثلاث دورات، وبوضع توصيات تحقيقاً لذلك الغرض.

ولقد شهد العام ٢٠٠٩ تعزيز العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المزمع عقده في عام ٢٠١٠. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقدم المحرز أثناء الدورة الثالثة للجنة التحضيرية التي انعقدت بنيويورك في الفترة من ٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩. ولدى الشروع في تقييم حالة نزع السلاح النووي على مدى عدة عقود، لا بد أن نذكر، في ذلك السياق، انعدام إحراز تقدم كبير في هذا المجال. فما زلنا بعيدين جداً عن تحقيق الهدف المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار بشأن نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي ذلك السياق، نذكّر بالنداءات المتعلقة بالتنفيذ الكامل للالتزامات التي قطعتها بدون لبس الدول الحائزة للأسلحة النووية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، ونناشدها الشروع في القضاء الكامل على ترساناتها. ويحدونا الأمل كذلك أن تحترم مناشدتنا هذه من خلال الدخول في

عملية تفاوض معجّلة بغية تنفيذ تدابير عملية لنزع السلاح النووي.

ولدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، من جانبها، الحق في الإصرار على أن تُقدَّم لها ضمانات فعالة ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وبالروح نفسها، ثمة تدبير رئيسي واحد لتنفيذ أحكام معاهدة عدم الانتشار تمثل في اختتام المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وألاحظ أهمية دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ وتوصلها إلى أن تصبح ذات صفة عالمية. وهنا، نرحب بتنظيم الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، واتخذ فيها القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بالإجماع، ونرحب بالاجتماع المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي انعقد في نيويورك بتاريخ ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر، حيث تميّز باعتماد الإعلان الذي يؤيده بلدي كامل التأييد.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحريّة بين الدول في منطقة بعينها، وإنشاء مناطق خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وسيلتان كبيرتان للنهوض بعدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهنا، نرحب ترحيباً حاراً بدخول معاهدة بليندابا حيز النفاذ، التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

من جانب آخر، يظل الشرق الأوسط مصدر قلق كبير لأنه قبل كل شيء ثمة أطراف ترفض التقيد بمعاهدة عدم الانتشار ووضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رغم النداءات العديدة الصادرة من دول أخرى في المنطقة ومن الجمعية العامة في قراراتها المتعددة ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، نناشد المجتمع الدولي، ولا سيما الدول المؤثرة، أن يتخذ تدابير عاجلة وعملية لإنشاء هذه المنطقة.

وإدراكاً للأهمية الكاملة لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وآثارها الواضحة على السلم والأمن الدوليين، يأمل بلدي بعدما صدق على الاتفاقية وأنجز تدمير مخزوناته من الألغام المضادة للأفراد، أن تشارك جميع الدول الأطراف في هذه العملية بغية تنفيذ أهداف تلك الاتفاقية.

وبالمثل، نشعر بالتشجيع إزاء النتائج الإيجابية التي أحرزت في المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، الذي انعقد في لاهاي خلال نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وندعو إلى تنفيذ أهداف وأحكام الاتفاقية، ولا سيما في مجالي التعاون الدولي والأنشطة الكيميائية للاستعمال السلمي. وإذ أؤكد من جديد التزام تونس القاطع باتفاقية الأسلحة الكيميائية، أذكّر بتنظيم العملية الثالثة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن حكم المساعدة، التي ستجري في تونس من ١ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

على صعيد آخر، نرحب بالتقدم الهام المحرز في تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونأمل من الزخم الذي ولّده المؤتمر الاستعراضي الثاني أن يفضي إلى تعزيز الاتفاقية وتحقيق أهدافها.

ونرحب كذلك بالنتائج الإيجابية للاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين، الذي انعقد في الصيف الماضي للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وهنا، أود أن أبرز أنه بعد سبع سنوات على اعتماد برنامج العمل ورغم التقدم

الكبير في تنفيذه، هناك اليوم أسلحة خفيفة متداولة في جميع أنحاء العالم أكثر مما كان موجوداً منها في عام ٢٠٠١، ولا سيما نتيجة استمرار الصراعات المسلحة، والجريمة المنظمة، وانتهاكات الحظر المفروض من مجلس الأمن على الأسلحة.

وبالنسبة إلى اتفاقية الذخائر العنقودية، وقّعت تونس بالفعل على ذلك الصك الجديد الهام، الذي يرسل دخوله حيز النفاذ بلا شك إشارة قوية إلى المجتمع الدولي بشأن الخطر الذي تشكله هذه الذخائر، ويحفز جميع الدول الأعضاء على نبذ استعمالها.

ويسهم بلدي بنشاط في الجهود التي تبذلها بلدان البحر الأبيض المتوسط تصدياً للتحديات المشتركة التي تواجهها بطريقة شاملة ومنسقة ومشتركة، بهدف جعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة للحوار وتبادل الآراء والتعاون، الأمر الذي يضمن السلام والاستقرار والازدهار للمنطقة. وتونس، التزاماً منها برسالتها الأفريقية، وهي التي تؤيد تقدم الاتحاد الأفريقي وإنشاء مؤسساته وتسهم في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم منذ ستينات القرن الماضي، لديها وجود بارز في أفريقيا من خلال مشاركتها في عدة عمليات لحفظ السلام في القارة.

وفي الختام، أغتنم هذه الفرصة للتشديد على أن تونس ستواصل العمل في سبيل قضية السلام ونزع السلاح. ونؤكد مجدداً استعدادنا للتعاون الكامل معكم، سيدي، ومع أعضاء المكتب، ونتمنى لعمل اللجنة كل النجاح الممكن.

السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): إن وفدي يهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة. وتأكدوا أنتم وأعضاء المكتب أننا سنتعاون معكم تعاوناً كاملاً فيما تسعى اللجنة إلى إنجاز العمل المناط بها في هذه الدورة.

وتود ترينيداد وتوباغو أيضاً أن تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا هايتي بالنيابة عن الجماعة الكاريبية وإندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن صون السلم والأمن الدوليين يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بمسألة نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة التي تشكل خطراً كبيراً على رفاهية أفراد المجتمع الدولي. لذلك، نشعر بالارتياح إزاء الالتزام الذي قطعته مؤخراً الدولتان النوويتان الطليعيتان في العالم بالعمل على إبرام اتفاق ثنائي جديد لتخفيض الأسلحة النووية بحلول نهاية هذا العام. ويحدونا أمل صادق أن يكون هذا التطور حافزاً لجميع الدول المالكة أسلحة نووية على العمل من أجل تخفيض جميع الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف.

وعلى الدول كافة المسؤولية عن كفالة أن نعيش في عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وقد أدى هذا الاقتناع بترينيداد وتوباغو إلى أن تصبح دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدات دولية أخرى ترمي إلى وضع ضمانات فعالة ضد الانتشار، فضلاً عن تدمير أنواع محددة من الأسلحة.

ولم تنضم ترينيداد وتوباغو إلا مؤخرا، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى الـ ١٨٢ دولة التي وقّعت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونتوقع التصديق على المعاهدة في المستقبل القريب. إننا نعتبر التوقيع على المعاهدة ليس مجرد خطوة أخرى في تعزيز نزع لسلاح، بل أنه يوفر أيضا فرصة لنا لجني الفائدة من المنافع المدنية المقدمة بموجب الصك في مجالات من قبيل علم الزلازل.

إن ترينيداد وتوباغو بوصفها بلدا منتجا للمواد البتروكيميائية تدرك احتمال إساءة استخدام هذه المنتجات وهي ملتزمة باستخدام الكيمياء للأغراض السلمية. وهذا

الأمر حدا بنا قبل عدة سنوات إلى أن نصبح دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، ما برحنا ننفذ التزاماتنا بموجب الاتفاقية، وقد قامت أفرقة من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتفتيش مرافق منتجاتنا البتروكيميائية في عدة مناسبات. وبالإضافة إلى ذلك، ننفذ أيضا التزاماتنا الأخرى بإصدار إعلانات سنوية وفقا للفقرة ٤ من المادة العاشرة من نظام التحقق من الأسلحة الكيميائية، ونحن بصدد الانتهاء من تنفيذ تشريع يضفي فعالية على تلك الاتفاقية. وبصورة مماثلة، يجري العمل على تشريع يرتب أثرا قانونيا محليا على أحكام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُمية وتدمير تلك الأسلحة.

إن ترينيداد وتوباغو مقتنعة بوجوب تنفيذ جميع الأعمال الهادفة إلى نزع السلاح، وأن تنفذ بالدرجة الأولى من خلال المبادرات المتعددة الأطراف على أن تحتل الأمم المتحدة مركز الصدارة فيها. ومهما يكن من أمر، نشعر بقلق بالغ إزاء تردد بعض الدول الأعضاء في تناول مسائل ذات أولوية أخرى مدرجة في جدول أعمال نزع السلاح. ونشير هنا بصورة محددة إلى التحديات التي تمثلها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالنسبة إلى ترينيداد وتوباغو وغيرها من الدول في الجماعة الكاريبية، تمثل هذه الفئة من الأسلحة التقليدية خطرا واضحا وداهما على رفاه مواطني منطقتنا. وفي حالة منطقة البحر الكاريبي، فإن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يسهم بدرجة كبيرة في زيادة النشاط الإجرامي، مع التجارة غير المشروعة في المخدرات التي تمثل جانبا جوهريا لهذا النشاط. وبالنسبة لبعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مرتبط بالإرهاب والصراع المسلح.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة هو اتجار عابر للحدود بطبيعته، ولذلك يتطلب القضاء على انتشاره عملا متعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، نردد كلمات الأونرابل باترك ماننغ، رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو الذي دعا في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة (انظر A/64/PV.9)، جميع تلك الدول التي لم تؤيد بعد إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة ملزمة قانونا إلى الانضمام إلى حظيرتنا. وهذا يشمل عددا من الدول الكبيرة المصنعة والمصدرة الرئيسية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونعتقد أنه تقع عليها مسؤولية أدبية لمساعدتنا في هذا النضال.

إن السبيل الوحيد لمعالجة مسألة تهدد سلم وأمن العديد من الدول، لا سيما الدول النامية الجزرية الصغيرة مثل ترينيداد وتوباغو، يتمثل في إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة توفر معايير مقبولة عالميا للميادين التي تنظم استيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية. فالدول الصغيرة والضعيفة مثلنا انضمت إلى دول أخرى في المفاوضات وإبرام معاهدات بشأن نزع لسلاح ليس لها أثر مباشر علينا، ونرجو الآن من تلك الدول مساعدتنا في منع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.فالعمل بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة لا يجب أن يكون مجرد ملاحظة هامشية في مداولاتنا المستمرة بشأن نزع السلاح.

إن ترينيداد وتوباغو تتطلع قدما أيضا إلى اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين، والذي سيعقد في العام المقبل للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وسوف يوفر لنا ذلك الاجتماع بيئة تمكننا من مناقشة المسائل المتعلقة بنقل التكنولوجيا وتشاطر أفضل الممارسات للتصدي لهذه الآفة.

وأخيرا، نتوق إلى عمل مؤتمر نزع السلاح الذي سيلتئم في وقت مبكر من عام ٢٠١٠، ونتوقع أن يوفر فرصة تنطلق من روح التوفيق والشفافية للموافقة على تنفيذ جميع العناصر المدرجة في جدول أعماله. وإذا ما تحقق ذلك، سيسهم المؤتمر بقدر كبير في التخفيف من حدة المسائل المقلقة جدا التي تؤثر في السلم والأمن الدوليين.

السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أبدأ كلمتي بتهنئتكم وتهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة. وأود أيضا أن أنوه بالعمل الذي يقوم به السفير سيرجيو دوارتي بصفته ممثلا ساميا لشؤون نزع السلاح وأن أعرب عن تقديري له. ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن دول عدم الانحياز.

إن ملديف تؤكد من جديد اعتقادها بأن الجهود الدولية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار ينبغي أن تظل دائما أهم أولوية في جدول الأعمال الدولي. ونعتقد اعتقادا قويا بأن الهدف النهائي لهذه الجهود ينبغي أن يركز على الإنجاز العالمي لعالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا حارا بالمفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن استبدال معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية باتفاق جديد ملزم لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ونعتبر هذا تطورا إيجابيا جدا بالنظر إلى المأزق الذي يواجهه المجتمع الدولي بشأن جهود نزع السلاح اليوم.

وشعرت ملديف بالتشجيع نتيجة الاجتماع الخاص لذي عقده مجلس الأمن بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في الشهر الماضي، ونهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية الإبقاء على الزخم الحالي لتخفيض المخزونات الحالية وتعزيز آليات الضمان لوقف انتشار المواد الإشعاعية وغيرها من المواد الانشطارية.

ومنذ أن أصبحت ملديف عضوا في الأمم المتحدة ما برحت تسعى إلى تنبيه المجتمع الدولي إلى سائر نقاط الضعف التي تواجهها البلدان الصغيرة مثلنا. إذ أن الدول الصغيرة لا تتوفر لها عادة المصادر أو الوسائل اللازمة للدفاع عن النفس من التهديدات الطارئة، بما في ذلك، العديد من أشكال الإرهاب الدولي المتنوعة وأنشطة الجريمة المنظمة. واستمرار آفة الإرهاب يبعث على الجزع بشكل خاص عندما ينظر إليه في سياق انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

إن المجتمع الدولي، بجهودنا الجماعية، يجب أن يكفل بألا تتحقق تلك الإمكانية المخيفة والحقيقة جدا. ويتوفر حقا تحت تصرف بعض عصابات الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية موارد ووسائل أكبر بكثير من بعض الدول الصغيرة الأعضاء في هذه المنظمة. فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تمد هذه الكيانات من غير الدول بأدوات القتل التي تحتاجها لإلحاق الفوضى بالبلدان ولزعزعة استقرار مناطق بأسرها.

ولا بد للمجتمع الدولي من أن يضاعف جهوده في تعزيز آليات فعالة للحد من الأسلحة لضمان وقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة كاملة. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي جهود الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة المنشأ عملا بالقرار ٢٤٠/٦٣، ونعتقد أن التنظيم والحد المعقول من الأسلحة يوفر إطارا قانونيا شاملا لكفالة ألا يتم تحويل الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن مسارها.

ونؤيد تأييدا كاملا الجهود الحالية التي يجري الاضطلاع بها لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية

ومناطق سلم لتعزيز الاستقرار والنضال نحو تحقيق درجة أكبر من الازدهار في عالم خال من خطر الفناء النووي. ونشدد على أهمية تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بوصفها أساسية في إنشاء هذه المناطق.

ومنذ اعتماد الدستور الجديد في ملديف في العام الماضي، تمت صياغة ووضع السياسات والنظم التي تحكم مراقبة ونقل الأسلحة بغية ضمان الوفاء بالتزاماتنا الدولية والامتثال الكامل لها، بما في ذلك التدابير المتعلقة بوضع ضمانات وطنية لنزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نعلن أنه يجري حاليا إعداد تشريع جديد لمواصلة تعزيز الآلية الوطنية لمكافحة الإرهاب، مع تشديد أكبر على إنفاذ القانون وبناء القدرات القانونية، تعبيرا عن إرادتنا السياسية في التطبيق الفعال والمسؤول لتلك القوانين الجديدة حيثما اقتضى الأمر ذلك.

وتظل ملديف ملتزمة برؤية عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن حاليا طرف في معاهدات واتفاقيات رئيسية لنزع السلاح، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتشهد مشاركتنا في هذه الاتفاقيات على دعمنا الثابت لركني نزع السلاح الدولي وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

السيد زيادة (لبنان): السيد الرئيس، يطيب لي أن أتقدم لكم، باسم وفد لبنان، بأحر التهاني على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي، كما أود أن أعبر عن فائق التقدير للجهود التي بذلها سلفكم وأعضاء المكتب خلال أعمال اللجنة في الدورة المنصرمة.

ولا بد لي أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا باسم مجموعة حركة عدم الانحياز.

عدّد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن أعمال المنظمة (A/64/1) خمس أولويات ركز من خلالها على ضرورة تضافر الجهود المبذولة لمواجهة التحديات المشتركة. كل ذلك في سبيل تمكين البشرية من مواجهة مرحلة مفصلية في تاريخها. ولعل الاجتماعات الرفيعة المستوى التي شهدتها الأمم المتحدة خلال بدء عمل الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة أكدت تجاوب الأسرة الدولية ضرورة تعزيز العمل المتعدد الأطراف، لا سيما دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح.

إن الاجتماع الرفيع المستوى لتسهيل دخول اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية والبيان الختامي الصادر عنه يشكل تذكيرا مدويا بضرورة الإسراع في دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. أما اجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر الماضي حول الخطر النووي فكان إعلان نوايا ومساهمة، ولو غير مكتملة، في الجهود المبذولة حاليا للحؤول دون حصول مواجهات عسكرية أو سباق تسلح ومنع انتشار الأسلحة النووية وتجارها، أي وضع حد لأخطار تطال البشرية في أمنها ووجودها.

شهد العالم محطات أساسية في عام ٢٠٠٩، ففي الوقت الذي تركت الأزمة المالية آثارها على جميع الدول، وتصاعدت الصراعات الإقليمية والنزاعات، شهد هذا العام دفعا أساسيا في اتجاه إيلاء موضوع نزع السلاح أولوية على جدول أعمال الأسرة الدولية في مختلف أوجهه من تقليدية إلى بيولوجية وكيميائية وأسلحة نووية. وفي هذا السياق يود لبنان الإشارة إلى عدد من المؤشرات الإيجابية التي برزت مؤخرا في موضوع نزع السلاح وإقامة عالم خال من الأسلحة النووية، كالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لخفض الأسلحة النووية الاستراتيجية.

كما يرحب لبنان بتوصل مؤتمر نزع السلاح في جنيف إلى اتفاق على جدول أعمال بعد سنوات طويلة من المصاعب التي حالت دون ذلك، على أن يبدأ عمله بالتفاوض على مشروع اتفاقية لوقف تصنيع المواد الانشطارية.

ويشيد لبنان بالإنجاز الذي حققته الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال دورتها ٥٣ باعتماد قرارين يتصلان بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط والقدرات النووية الإسرائيلية وكل ذلك في سبيل إنفاذ معاهدة عدم الانتشار، وحمل إسرائيل على الانضمام إليها وإخضاع منشآتها النووية لمراقبة الوكالة الدولية. وفي هذا السياق يشدد لبنان على أهمية أن يتحول الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية.

إن الأسرة الدولية على أبواب استحقاق هام جدا يتمثل في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ في أيار/مايو المقبل. فهذه المعاهدة هي في صلب العمل الدولي وهي الإطار القانوني الأمثل حتى تاريخه لمعالجة منع الانتشار، وهي تمثل فرصة يجب أن نتمسك بها جميعا لإزالة انطباع سائد في أذهان شعوبنا بأن هناك ازدواجية في تطبيق المعايير، وأن البقاء خارج إطار الاتفاقية غير مقبول علما بأن هناك تساهلا حيال تصاعد الخطر والمواجهة النووية مع غياب الطابع العالمي للاتفاقية.

لقد آن الأوان لتحقيق تقدم ما يرفع الخطر النووي الذي لا يزال يهدد شعوبنا لا سيما في منطقة الشرق الأوسط. إن المؤتمر الاستعراضي فرصة مفصلية يتبين منها جدية النوايا السلمية المعلن عنها، فلا يجوز تضييعها. ويتطلع لبنان إلى تعاون جميع الأطراف المعنية لضمان نجاح هذا المؤتمر. فتلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالالتزامات المحددة بموجب الميثاق، فلا تكتفي بتخفيض الترسانة النووية فحسب بل تتجه أيضا إلى التخلص منها بشكل نهائي، ويتم الابتعاد عن فرض أي شروط إضافية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمنضمة للاتفاقية.

تشير الدراسات إلى أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو التحدي الجديد في مجال نزع السلاح، وتستند هذه الدراسات على الأرقام التالية: هناك حوالي نصف مليار سلاح خفيف في مختلف أنحاء العالم. وهناك ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ ٠٠٠ قتيل يذهبون كل سنة ضحية هذه الأسلحة في مختلف أنحاء العالم. إن ٩٠ في المائة من الإصابات بين المدنيين تنتج عن استخدام الأسلحة الخفيفة. وانطلاقا من هذه الأرقام، يطالب لبنان بضرورة بذل الجهد الدولي المشترك لوضع الضوابط وتأمين الرقابة الفاعلة على إنتاج الأسلحة وشرعية حيازتها وتخزينها وتصديرها واستيرادها. وفي الوقت الذي أخذ لبنان علما بنتائج أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالنظر في جدول ونطاق ومعايير اقتراح بحث معاهدة لتنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية، فهو يدعو إلى استمرار العمل والبناء على ما تحقق لتأمين أرضية توافقية تؤمن إجماعا وتوصل إلى اتفاقية شاملة وملزمة للجميع، وذلك للحؤول دون تكرار تجربة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لا تزال إسرائيل ترفض الانضمام إليها ولا تهدد الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط فحسب، إنما أيضا الأمن والسلم الدوليين.

إن مسيرة لبنان مع القانون الدولي تعود إلى نشأة هذا الصرح بالذات. وقد التزم لبنان ولا يزال بميثاق الأمم المتحدة، واختار مبادئ القانون الدولي درعا واقيا لحمايته. وبالرغم من عجز هذه المبادئ عن وقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة عليه، فقد اختار لبنان طريق السلم والأمن الدوليين. فلبنان، البلد الذي لا يملك القدرات النووية، كان من أوائل الدول التي وقعت على معاهدة عدم الانتشار وأبرمتها. كما قام لبنان بالتوقيع على اتفاقية الحظر

الشامل للتجارب النووية، إسهاما منه في التسريع في دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ. كما أن لبنان بصدد إصدار قرار يجيز له الانضمام إلى مدونة السلوك لمنع انتشار القذائف البالستية خلال العام الجاري. ودأب، ولا يزال، على المشاركة في كل المحافل الدولية الهادفة إلى ضمان أمن المدنيين وسلامتهم.

وكيف يمكن أن يكون لنا خيار آخر. فلبنان عانى ما عاناه من الحروب الإسرائيلية المتكررة على شعبه وأرضه، وانطلاقا من آلاف الألغام المضادة للأفراد التي خلفتها إسرائيل في الجنوب ومن ملايين القنابل التي ألقيت خلال حربها على لبنان عام ٢٠٠٦ واستهدفت المدنيين اللبنانيين في حياتهم وقوْتهم واغتالت أطفالهم وهم في طريقهم إلى المدارس. ولكي لا تتكرر هذه المعاناة مع دول أخرى، ساهم لبنان في صياغة الاتفاقية الدولية لحظر استعمال القنابل العنقودية ووقعها في عام ٢٠٠٨. وهو من هذا المنطلق يطالب بإلحاح بأن تلتزم بها الدول كافة وفي مقدمتها إسرائيل.

إن لبنان الذي يدعم بشكل خاص قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومنها القرار ٤٨٨ (١٩٨١) الذي يشير إلى أن إسرائيل لا تزال الدولة الوحيدة التي تملك مثل هذه الأسلحة ولم تنضم حتى الآن إلى معاهدة عدم الانتشار النووي ولا تخضع منشآتها النووية للرقابة اللازمة من قِبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، متحدية بذلك، شأنها دائما، القانون الدولي.

يؤكد لبنان على ضرورة معالجة جذور الصراعات، أي الاحتلال، ويكون بَعدها الانتقال إلى معالجة المظاهر التي يتم فيها التعبير عن الاستياء من استمرار الاحتلال وإساءة استعمال الموارد الطبيعية للشعوب الخاضعة للاحتلال.

إن رفاه المجتمع وأمنه مسؤولية مشتركة. وإذا كان تاريخ الإنسانية حافلا في معظمه بالحروب والصراعات العسكرية، فقد آن الأوان أن نتحلى بالشجاعة والإرادة السياسية لاتخاذ خطوات أساسية تسهم في تثبيت مداميك الصرح الذي يحرّم كل أنواع أسلحة الدمار الشامل تحريما مطلقا.

السيد سين سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أولا بتهنئتكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ويثق وفدي ثقة بالغة بأن هذه الدورة ستحقق نتائج مفيدة تحت رئاستكم المقتدرة.

لا يزال نزع السلاح، وخصوصا نزع السلاح النووي، المسألة الأكثر إلحاحا في كفالة السلم والأمن العالميين. لقد شاهدت البشرية على وجه التحديد مدى الخطر من الأسلحة النووية من الخراب الكارثي والوحشي الذي خلفته القنبلتان النوويتان اللتان ألقيتا على هيروشيما وناغاساكي. إن السلاح النووي الأول أنتجته الدولة صاحبة الترسانة النووية الكبرى.

لقد مضى أكثر من نصف قرن منذئذ. وعلى الرغم من ذلك، فإن سباق التسلح النووي اتخذ شكلا جديدا، بينما لا نرى نزع سلاح نوويا. خلال عهد الحرب الباردة كان سباق التسلح النووي مقتصرا على الدولتين العظميين، ولكن بعد نهاية الحرب الباردة، فإن ذلك السباق يحدث فيما بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بطريقة أشد تنافسا ويشمل تحديث الأسلحة النووية. والأسوأ من ذلك أن تحديث الأسلحة النووية بلغ مرحلة خطرة تجعل من الممكن القيام بضربة نووية استباقية حين يرافقها نظام الدولة العظمى للدفاع بالقذائف على النطاق العالمي.

تطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالإزالة الكلية والكاملة للأسلحة النووية في العالم. وتستحق دعوة الولايات المتحدة إلى عالم دون أسلحة نووية الترحيب إذا افترضت مسبقا نزع الأسلحة النووية في البلدان التي تمتلك أكبر الترسانات النووية. عندما تكون للدول صاحبة أكبر الترسانات النووية الريادة في نزع السلاح النووي ستؤثر على نحو إيجابي في الدول الحائزة للأسلحة النووية الناشئة مؤخرا في مختلف أجزاء العالم وستسهم في الإزالة العالمية الكلية للأسلحة النووية.

والحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية مثال واضح واحد يثبت بجلاء السبب في بقاء نزع السلاح النووي في مأزق على الساحة الدولية فترة طويلة. وفي هذا الصدد، يعتقد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنه ينبغي تركيز الانتباه على الأسئلة التالية.

أولا، متى ومَن نشر الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية أول مرة، ومَن الذي يُبتز نوويا ومَن يقوم بذلك؟ لم يكن أحد سوى الولايات المتحدة التي أدخلت الأسلحة النووية في كوريا الجنوبية في عام ١٩٥٧. ومنذ ذلك الوقت زاد عددها زيادة مطردة إلى أكثر من ١ ٠٠٠ سلاح، مستهدفة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومهددة بالتالي سيادتها وحقها في الوجود. إن الابتزاز النووي من قِبل الولايات المتحدة ضدنا بدأ في وقت مبكر يعود إلى وقت الحرب الكورية في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٣، التي جعلت ملايين البشر لاجئين بفعل القنبلة النووية. وأسرهم منفصلة الآن بعضها عن بعض، وكما هو معروف على النطاق العالمي يعيشون منفصلين في كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

وبالمثل، يشكل التهديد النووي من قِبل الولايات المتحدة العامل الرئيسي في المواجهة الحادة في شبه الجزيرة الكورية. والولايات المتحدة، وقد حددت جمهوريةَ كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها أحد أهدافها لضربات نووية استباقية في عام ٢٠٠٢، تواصل إجراءَ تدريبات حربية نووية واسعة النطاق على أساس منتظم في شبه الجزيرة الكورية وفي جوارها. في آذار/مارس وآب/أغسطس من هذه السنة وحدها أُجريت تدريبات عسكرية مشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، شاركت فيها أنواع مختلفة من أسلحة الدمار الشامل القادرة على توجيه ضربات استباقية نووية، مثل الناقلتين العاملتين بالطاقة النووية USS جورج واشنطون و USS جون سي ستينيس، والغواصات العاملة بالطاقة النووية وغيرها، تحت الأسماء المشفرة ”التصميم الرئيسي“ و ”فرخ النسر“ و ”حارس الحرية أولجي“.

ثانيا، ما نوع الدور الذي تضطلع به معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فيما يتعلق بالدولة الحائزة للأسلحة النووية الآنفة الذكر؟ ففي شبه الجزيرة الكورية، لم تتمكن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من منع نشر الأسلحة النووية من قبل دولة حائزة لأكبر ترسانة نووية أو وقف تهديدها النووي. وتنص معاهدة عدم الانتشار على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ملزمة بتفكيك هذه الأسلحة. ومع ذلك، فإن الجاني، الذي أدخل الأسلحة النووية إلى شبه الجزيرة الكورية بينما يلجأ إلى الابتزاز النووي، يحاول الآن، بإساءة استعمال القانون الدولي، وصم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها دولة خارجة على القانون. ولسوء الحظ، هذا واقع العلاقات الدولية اليوم. وما لا يمكن تجاهله هو أن مجلس الأمن، الذي أجبرته الولايات المتحدة، قد أثار مسألة إطلاقنا ساتلا للأغراض السلمية على أنه قضية، مدعيا أن إطلاق الساتل يهدد السلم والأمن الدوليين. لقد جرى إطلاق ساتلنا وفق جميع الإجراءات الدولية.

ثالثا، ما هو الطابع الحقيقي للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية؟ فكما هو معروف تماما، فإن التهديد

النووي ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليس مفاهيم مجردة بل هو حقيقة واقعة تشكله الولايات المتحدة بصورة مباشرة. وفي الحقيقة، ليس هناك غير الولايات المتحدة من دفع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التسلح النووي، والمجابهة النووية في شبه الجزيرة الكورية هي بالتحديد مجابهة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة منذ البداية.

وإذا استمرت الولايات المتحدة في تهديد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالأسلحة النووية، لن يكون أمامنا خيار آخر سوى تعزيز الردع الدفاعي عن النفس لحماية سيادتنا وكرامتنا الوطنيتين. ذلك هو الاستنتاج النهائي الذي توصلنا إليه بعد نصف قرن من المجابهة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ولكي تكون شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، ينبغي للولايات المتحدة أن تضع حدا لتهديدها النووي وسياستها العدائية التي تدعو إلى تغيير النظام في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في وضع يمكنها من استبدال الوضع الحالي غير المستقر للهدنة بترتيبات للسلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية، وتصفية بقايا الحرب الباردة، التي هي آخر نوع منها في العالم، وإخلاء شبه الجزيرة الكورية بأسرها من الأسلحة النووية. واستبدال اتفاق الهدنة الكورية باتفاق سلام هو مسألة أساسية للسلام ولإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية ولصون السلم والأمن في جنوب شرق آسيا وخارجه عموما.

واليوم، تزداد أهمية الدور الذي تضطلع به آلية نزع السلاح في الجهود الدولية المبذولة من أجل صون السلم والأمن العالميين. وينبغي للجنة الأولى، بصورة خاصة، أن تقوم بتعزيز دورها في نزع السلاح النووي بصفتها جهازا يعالج مسائل نزع السلاح. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بصفتها دولة عضوا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بنزع السلاح، تقرّ بأن المؤتمر هيئة فريدة لمفاوضات نزع السلاح في الأمم المتحدة ومفيدة للغاية في تعزيز نزع السلاح العالمي. وترحب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعتماد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمله في أيار/مايو من هذا العام، الذي اعتمد للمرة الأولى بعد عشر سنوات من حالة الجمود. وانضمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الآخرين في إقرار برنامج العمل لأن الوثيقة أبرزت مسألة نزع السلاح النووي، وفضلا عن ذلك، بسبب إيمانها بأنها ستفضي إلى مناقشة ملموسة وهامة بصفتها النتيجة المناسبة.

أما بخصوص مسائل نزع السلاح النووي التي ستجري مداولات بشأنها في اللجنة الأولى، فإن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعرب عن تأييده بصفة خاصة لمشروع القرار المعنون ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“، الذي تقدمه ماليزيا كل عام. ونؤيد أيضا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الوفاء بسياستها الخارجية المتمثلة في الاستقلال والسلام والصداقة وبذل كل جهد لكفالة السلم والأمن في المنطقة، بما فيها شبه الجزيرة الكورية.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وأنا على ثقة بأن الدورة، في ظل قيادتكم القديرة، ستحقق نتائج هامة. وأؤكد لكم على دعم وفدي التام وتعاونه في هذا المسعى.

وتؤيد باكستان تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إننا نجتمع هذا العام في بيئة تتسم بالتفاؤل المنبثق عن التعبير عن النوايا الإيجابية والالتزام مجددا بأهداف نزع السلاح من قبل الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية. وأفضى هذا إلى أن يسود شعور بالأمل لدى صناع السياسة والمثقفين والمجتمع المدني في كل مكان. وهناك توقعات بأن تولد الإعلانات الأخيرة الزخم الضروري والرغبة في اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق عالم ينعم بالسلام والاستقرار وخال من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل وهيكل للأمن العالمي المنصف يدعمه الأمن المتساوي وغير المنقوص لجميع الدول.

وكغيرها من الدول، انحازت باكستان دائما إلى قضية نزع السلاح العام والكامل وعملت جاهدة من أجل تحقيق السلام والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي. وهي تشعر بالتشجيع من هذه التطورات. وفي الوقت نفسه، لا نزال ندرك الحقائق الميدانية التي ما فتئت تهدد تحقيق المثل العليا التي حددتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. ولا يمكن السعي بصورة فعالة لتحقيق أهداف نزع السلاح والسلام والاستقرار على الصعيد العالمي بمعزل عن هذه الحقائق، التي تتسم بها البيئة الأمنية العالمية والإقليمية المعاصرة. وتشمل هذه الحقائق، أولا، الاختلالات والتفاوتات في نفقات الدفاع الإقليمية والعالمية على السواء، التي تتناقض مع أهداف تحديد الأسلحة وتقوّض كذلك المحاولات الهادفة إلى إرساء السلم والأمن. ورغم انتهاء الحرب الباردة، استمرت ميزانيات الدفاع للدول الكبرى في الزيادة. فعلى سبيل المثال، كان مجموع النفقات العسكرية خلال عام ٢٠٠٨ أكثر من ١,٤٧٠ بليون دولار، وفقا لتقارير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، وهو يمثل زيادة بنسبة ٤٥ في المائة منذ عام ١٩٩٩. ولذلك هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة التفاوتات في كلا المجالين النووي والتقليدي القائمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

ثانيا، لا تزال النزاعات الإقليمية تستشري في أنحاء العالم، لا سيما في جنوب آسيا والشرق الأوسط. ومما يزيد الأمور سوءا، أننا شاهدنا ظهور صراعات جديدة. ولكي تتكلل تدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار بالنجاح، يجب الحد من أسباب سباق التسلح والأخطار التي تهدد السلم باتخاذ إجراءات فعالة لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

ثالثا، إن انتهاكات قواعد عدم الانتشار، والاستثناءات التمييزية للمصالح السياسية أو الاستراتيجية، وتجاهل أي معايير قابلة للتطبيق بشكل منصف قد أفضت إلى تقويض مصداقية وشرعية نظام عدم الانتشار. ولاستعادة نظام عدم الانتشار وتنشيطه، هناك حاجة إلى إنشاء هيكل عالمي جديد لعدم الانتشار ونزع السلاح، يقوم على مبادئ عدم التمييز ومعايير يمكن تطبيقها على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، هناك أيضا ضرورة للواقعية وإدماج الدول، التي لم تكن أبدا أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في النظام النووي بصورة منصفة. وفي هذا السياق، أشار السيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى التصورات الأمنية المعقدة لهذه الدول ودعا إلى اتخاذ خطوات عملية.

رابعا، النزعة المتزايدة نحو تعزيز أمن بعض الدول على حساب دول أخرى من خلال التدابير التي تعتمدها مجموعة معينة من الدول خارج المحافل التفاوضية المتعددة الأطراف المعترف بها تقوض مبدأ الأمن المتساوي وغير المنقوص لجميع الدول. وبما أن مسائل الحد من التسلح ونزع السلاح ومنع الانتشار تضر بالمصالح الأمنية الحيوية لجميع

الدول، فإن جميع الدول يجب أن تتاح لها فرصة المشاركة التامة والاضطلاع بدور متساو في المفاوضات بشأن هذه المسائل. وبالتالي فإن روح تعددية الأطراف والاتفاقات المتفاوض عليها على الصعيد المتعدد الأطراف والمقبولة عالميا وغير التمييزية تقدم أفضل طريقة للمضي قدما وتحقيق هدف نزع السلاح ومنع الانتشار. وإن الميل إلى الالتفاف على محافل الأمم المتحدة التفاوضية المعترف بها يجب تحاشيه.

نزع السلاح ومنع الانتشار والسلام والأمن عناصر لا ينفصل أحدها عن العناصر الأخرى. وإن الأخذ بنهج كلي يشمل السعي إلى تحقيق هذه الأهداف في وقت واحد يمثل الحل الوحيد. كما أن التقدم في أي من هذه المجالات يعود بأثر مفيد على جميعها؛ وبالمقابل، فإن الفشل في واحد منها يترك آثارا سلبية على المجالات الأخرى. وأفضل مكان لمتابعة إستراتيجية كلية تجاه نزع السلاح والسلام والأمن العالميين هو مؤتمر نزع السلاح، وأفضل طريقة للقيام بذلك تكمن في اعتماد برنامج عمل للمؤتمر يكون شاملا ومتوازنا ويتناول تناولا متساويا ويعطي أولوية متساوية لكل بنود جدول الأعمال، لا سيما المسائل الصميمية الأربع وهو نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي وإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

نزع السلاح هو سبب تأسيس مؤتمر نزع السلاح. وبالتالي ينبغي أن يكون هدف نزع السلاح الموضوع المحوري لأعمال المؤتمر المضمونية فيما يتصل بكل البنود المدرجة في جدول أعماله. ويتحمل أعضاء المؤتمر مسؤولية ثقيلة عن كفالة ألا يحيد المؤتمر عن مسار الدور الذي رسمته له الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وضمن إطار العمل هذا ستقدم باكستان كامل دعمها للجهود المبذولة داخل مؤتمر نزع السلاح من أجل التوصل إلى توافق في الآراء على برنامج العمل في أقرب وقت ممكن.

الحصول على التكنولوجيا النووية لأغراض التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، بما في ذلك توليد الطاقة النووية لتحقيق أمن الطاقة، حق من حقوق كل دولة. وباكستان، باعتبارها بلدا يفتقر إلى الوقود الأحفوري، تحتاج إلى استكشاف كل مصادر الطاقة الممكنة، بما فيها توليد الطاقة النووية. وفي هذا الصدد نشدد على ضرورة اعتماد معايير مقبولة عالميا وتطبيقها بدون تمييز للحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بموجب ضمانات دولية مناسبة. وقد نادى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مناسبات عدة باعتماد نهج كهذا غير تمييزي وقائم على المعايير.

وتتفق باكستان مع أهداف نزع السلاح ومنع الانتشار الواردة في القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) الذي اعتمده مجلس الأمن مؤخرا. لكن تحقيق أهداف ذلك القرار ينبغي أن يرتكز على احترام الأدوار الخاصة بكل منظمة ومحفل من المنظمات والمحافل الدولية ذات الصلة. ويتعين تناول مسائل التحقق وعدم الامتثال في سياق الاتفاقات الدولية التي تكون الدول أطرافا فيها ووفقا للآليات المحددة لهذا الغرض بموجب تلك الاتفاقات. فالدول التي تنتحل لنفسها الحق في أن تحدد النهج الذي تتبعه تجاه المسائل الأساسية للحد من الأسلحة ونزع السلاح بالاستناد إلى تقييماتها الأمنية الوطنية يجب أن تعترف أيضا بحق الدول الأخرى في أن تقرر بحرية ما إذا كانت تريد أن تنضم إلى الصكوك الدولية. ولا يجوز أن يتوقع من دولة أن تتخذ نهجا تجاه المسائل المتعلقة بنزع السلاح ومنع الانتشار بمعزل عن شواغلها الأمنية الذاتية.

أسلحة الدمار الشامل ليست التهديد الوحيد المحدق بالسلام والاستقرار الدائمين على الصعيد الدولي. وبموازاة المفاوضات المكرسة لنزع السلاح النووي تقوم حاجة ملحة إلى إجراء مفاوضات على التخفيض المتوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية. وكما جاء في الوثيقة الختامية للدورة

الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار د إ - ١٠/٢)، ينبغي إجراء تلك المفاوضات مع التشديد بصورة خاصة على الدول ذات الأهمية العسكرية الكبرى. وإن الاتجاه التصاعدي المثير للجزع في كميات الأسلحة التقليدية وفي تطورها يجب وقفه بسبب علاقته السببية باستمرار الاعتماد على الأسلحة النووية.

وتقوم الحاجة إلى التركيز على الحد من الأسلحة التقليدية بطريقة لا تقتصر فقط على مراقبة التجارة بالأسلحة التقليدية، بل ينبغي أن تشمل أيضا تدابير لتخفيض التسلح وتحديد الأسلحة وضبط النفس. وأي ترتيبات مستقبلية بشأن الأسلحة التقليدية تعالج نقل الأسلحة ولكنها لا تعالج تطويرها وإنتاجها ونشرها ستكون قاصرة ولن تقبل بها البلدان التي لا تنتج هي نفسها أسلحة تقليدية. وبالتالي سيكون من الصعوبة بمكان إبرام اتفاقات كهذه أو تنفيذها. وإن التهديدات المتصورة النابعة من امتلاك وتطوير وإنتاج وحيازة ونشر كميات أكبر وأشد فتكا وأكثر تطورا من الأسلحة ومنظومات الأسلحة من قبل الخصوم المحتملين يلزم معالجتها في إطار أي ترتيبات جديدة بشأن الأسلحة التقليدية. وإن مسألة اختلال التوازنات في الأسلحة التقليدية داخل الأقاليم ووطأة عمليات نقل الأسلحة على الاستقرار الإقليمي يجب معالجتها أولا وقبل كل شيء. ويمثل الاتجار المحظور بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من القنوات المشروعة إلى القنوات المحظورة مسألة تثير القلق على الصعيد الدولي.

وفي هذا الصدد نساند تماما برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونعتقد أن هذه الآلية ينبغي تعزيزها أكثر لمعالجة جميع جوانب مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبموازاة ذلك يتعين على الدول أن تعترف أيضا بمسؤوليتها عن ترشيد وتعزيز ضوابطها الوطنية على الصادرات للحيلولة دون إمكانية تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى القنوات المحظورة. إن تحويل الأسلحة مسألة تثير شديد القلق في باكستان. فالإرهابيون والمتمردون ما انفكوا يستخدمون الأسلحة والذخائر المهربة بصورة غير شرعية إلى داخل باكستان. وهذا يفرض تحديا كبيرا في سياق عمليات إنفاذ القانون الجارية التي نقوم بها في المناطق المتاخمة لأفغانستان.

وتولي باكستان أولوية عالية للترويج لبيئة قوامها السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وسياستنا تنبع من اعتقادنا بأن وجود بيئة من السلام والأمن محليا وإقليميا وعالميا سيساهم مساهمة ايجابية في النمو الاقتصادي والتنمية، مما يفضي إلى تخفيض الفقر والمساعدة في تحسين رفاه أبناء شعبنا.

ورغبة باكستان في النهوض بالسلام تنعكس أيضا في تمسكها بهدف منع الانتشار. ونشاطر القلق بأن انتشار أسلحة الدمار الشامل يمكن أن يزعزع استقرار البيئة الأمنية العالمية. لذلك اعتمدنا تدابير تشريعية وتنظيمية وإدارية متنوعة لتقوية ضوابطنا الوطنية على الصادرات وفقا للمعايير الدولية. وباكستان طرف في عدد من الصكوك والمبادرات الدولية المتعلقة بمنع الانتشار والسلامة والأمن النوويين، وما زلنا نعزز شراكتنا مع المجتمع الدولي في الجهود المبذولة على صعيد الكرة الأرضية ضد الانتشار وضد إمكانية ارتكاب أعمال الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل.

رؤيتنا لمنطقة جنوب آسيا تستند إلى صرح للأمن قائم على الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة وحل الصراع. وشواغلنا تنبع من الاختلال الاستراتيجي المتزايد في جنوب آسيا الذي يشمل ظهور الغواصات النووية والقذائف التسيارية المطلقة من الغواصات في المنطقة مؤخرا. إن جهود باكستان في سبيل صون السلم والأمن في جنوب آسيا

معروفة جيدا. ففيما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٩٨ تقدمنا بعدة مقترحات لإبقاء جنوب آسيا خاليا من الأسلحة النووية. ومن سوء الحظ أن تلك المقترحات لم تفلح في اجتذاب رد ايجابي. ولكننا ثابرنا في جهودنا للنهوض بالسلام والاستقرار في المنطقة.

لقد دأبت باكستان، بصفتها دولة مسؤولة حائزة على الأسلحة النووية، على انتهاج سياسة الحد الأدنى من الردع الذي يعتد به. ويرمي اقتراح باكستان إلى نظام لضبط النفس الاستراتيجي مؤلف من عناصر مترابطة على ثلاثة مستويات هي حل الصراع وضبط النفس في المجال النووي وفي مجال القذائف والتوازن في الأسلحة التقليدية. وهذا يقتضي من المجتمع الدولي أن ينظر في الاقتراح بجدية وأن يدعمه. ونتوقع من الدول من خارج الإقليم أن تعتمد سياسات تقوم على المساواة بين جميع البلدان في جنوب آسيا وأن تتجنب الخطوات التي تقوض التوازن الاستراتيجي الإقليمي.

أود قبل أن أختتم بياني أن أقول إن باكستان ستطرح على اللجنة أربعة مشاريع قرارات. ولقد شددتم، سيدي، في بيانكم الافتتاحي، على أهمية اعتماد القرارات بتوافق الآراء. إننا نشاطركم ذلك الهدف ويحدونا الأمل أن تُعتمد مشاريع قراراتنا كلها، بمساندتكم، بتوافق الآراء.

السيد بانكوتان باتنغو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود لي أولا أن أشارك المتكلمين السابقين الإعراب لكم، سيدي، عن تهانينا على انتخابكم لرئاسة اللجنة. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ويمكنكم أن تتأكدوا من دعم وفد توغو فيما يتعلق بنجاح عملنا. وأود أيضا أن أعرب لكم، سيدي، عن خالص امتناننا لكم على إعطائنا الكلمة بعد إغلاق قائمة المتكلمين بالفعل.

قبل أن أواصل ملاحظاتي، أود أن أشير إلى تأييد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

إن مكافحة انتشار الأسلحة النووية وجميع أشكال أسلحة الدمار الشامل، وكذلك انتشار الأسلحة التقليدية بشكل غير مشروع غير خاضع للمراقبة، واجب علينا جميعا إذا كنا نرغب في تجنيب شعوبنا معاناة تفوق الوصف. ولذلك، فإن بلدي، الذي جعل إحلال السلام والأمن في صميم سياسته، يمنح أقصى أولوية لمكافحة التداول غير المشروع للأسلحة بجميع أنواعها ولنزع السلام العام والكامل. ويتجسد كفاحنا المشروع والطويل الأمد على المستوى الوطني في اعتماد العديد من التدابير التشريعية والتنظيمية، بما في ذلك المرسوم رقم ٢/٦٢ الصادر في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢ الذي ينظم استيراد الأسلحة المتطورة وتصنيعها واستخدامها؛ والمرسوم رقم ٢٠٠١-٩٨ الصادر في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١ الذي أنشأ اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع.

وعلى المستوى دون الإقليمي، كانت توغو واحدة من رواد الوقف الاختياري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تصدير واستيراد وصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا ومن بين أوائل البلدان التي صدقت على اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، وهي صك تقوم بتنفيذه الآن.

وعلى المستوى الدولي، فإن بلدي طرف في الصكوك القانونية التالية: اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها الأول والثاني والثالث والرابع والخامس؛

واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛ والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واتفاقيات أخرى كثيرة تهدف إلى تخليص العالم من الآثار المأساوية للأسلحة.

وبنفس الروح التي تنتهج بها توغو سياستها بشأن نزع السلاح، فإنها طلبت إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا وقد استجيب إلى طلبها. ويسهم المركز، الذي يعمل مع لجنتنا الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، إسهاما هائلا في التصدي لقضايا نزع السلاح في المنطقة دون الإقليمية من خلال تقديم المشورة في تنفيذ العديد من مشاريع نزع السلاح. ويتعين علينا طلب زيادة الموارد البشرية والمالية للسماح للمركز بإنجاز مهمته بفعالية.

يرحب وفد بلدي بالاقتراحات قيد النظر لتعديل برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه واعتماد صك ملزم قانونا بشأن عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. غير أن أحكام مشروع القرار الذي دعينا إلى اعتماده، ويسعى إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة، ستتطلب وضوحا ودقة إذا كنا نرغب في تفادي أي شكل من أشكال التفسير الخاطئ الذي قد يخاطر بمستقبل معاهدة تجارة الأسلحة التي نأمل بشدة في اعتمادها.

وترغب توغو في هذا الصدد أيضا في أن تعيد التأكيد على الإشادة المستحقة لرئيسي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي لقرارهما المحمود للغاية بخفض الترسانات النووية لبلديهما. وأغتنم هذه الفرصة كذلك لحث جميع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على أن تقوم بالشيء نفسه ولتشجيع الدول التي قد تسعى إلى إنتاج هذه الأسلحة على التخلي عن خططها، لأن مستقبل كوكبنا يتوقف على ذلك القرار.

ليس في الوقت متسع للخطب الرنانة؛ فقد آن الأوان الآن لاتخاذ إجراءات واسعة النطاق. وستحدد خياراتنا وسلوكنا في الوقت الحالي أمن وسلامة شعوبنا وأمن الأجيال المقبلة وسلامتها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد حجازي (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي، سيدي، أن أعبر لكم ولبلدكم، أوروغواي، عن تهاني وفد بلدي على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ونعرب عن أطيب تمنياتنا للمكتب ونعبر عن ثقتنا بأن اللجنة ستنتهي من عملها الهام بنجاح في ظل قيادتكم القديرة. ويرغب وفد بلدي كذلك في الإعراب عن تقديره للسفير ماركو أنطونيو سوازو ممثل هندوراس وأعضاء المكتب السابقين على التزامهم وعملهم الجاد أثناء الدورة السابقة.

وأود أيضا أن أعرب عن تأييد فلسطين للبيان الهام الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تعتقد فلسطين أنه يجب بذل جهود نزع السلاح بطريقة تدعم مبادئ القانون الإنساني الدولي، وبخاصة اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. وذلك هو السياق الوحيد المقبول لأي جهد أو خطاب جاد بشأن هذه القضية. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه يتوجب على جميع الدول الأعضاء التوقف عن نقل أسلحة إلى دول تنتهك القانون الإنساني الدولي على نحو خطير، بما في ذلك بارتكاب الانتهاكات

الجسيمة المحددة في اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩. وينسحب هذا بصفة خاصة على الدول القائمة بالاحتلال والمحاربة التي لا تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي وثبت أنها تستعمل القوة المفرطة بصورة عشوائية ضد السكان المدنيين.

إن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنعه هدف هام آخر لا بد للمجتمع الدولي من معالجته. كما ترى فلسطين أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تولي الاهتمام الواجب لقيام الدولة رسميا بتسليح وتشكيل ميليشيات تقيم بصورة غير مشروعة في أرض محتلة وترتكب اعتداءات تروع السكان المدنيين. وتمتلك هذه الميليشيات أسلحة صغيرة بإذن من الدولة وبتمويلها، وهو ما يغذي الصراعات ويديم انتهاكات حقوق الإنسان. والعنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون غير الشرعيين بشكل روتيني ضد المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة مثال واضح على تلك الحالات.

وفضلا عن ذلك، يجب علينا التعامل مع استخدام أسلحة تقليدية معينة ذات آثار عشوائية ومفرطة، وبخاصة عندما تُستخدم بشكل غير قانوني ضد المدنيين، مثل الذخائر العنقودية والألغام الأرضية المضادة للأفراد والقذائف المسمارية وما يسمى متفجرات المعادن الخاملة الكثيفة (قنبلة دايم) والذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المستنفد. وعلاوة على ذلك، يجب علينا أن ننظر بجدية في الاستخدام غير القانوني لأسلحة، مثل الفوسفور الأبيض، التي لا تُعتبر أسلحة غير قانونية بموجب القانون الدولي. وقد ثبتت الآثار المدمرة الطويلة الأجل لهذه الأسلحة على السكان المدنيين بما لا يدع مجالا للشك.

واستخدام إسرائيل لتلك الأسلحة ضد المدنيين وما تخلفه من آثار مدمرة جرى توثيقه مؤخرا في عدة تقارير دولية وأخرى صادرة عن الأمم المتحدة، بما في ذلك تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (انظر A/HRC/12/48) برئاسة القاضي المحترم ريتشارد غولدستون. وجنوب لبنان مثال آخر. فهناك، ما زال السكان المدنيون، وبخاصة الأطفال، يتألمون بسبب الذخائر العنقودية الإسرائيلية التي أودت بحياة عشرات الأبرياء وبترت أطرافهم. ولذلك، نؤيد الاتفاقيات والبروتوكولات والجهود التي تسعى إلى منع هذه الأسلحة العشوائية وحظرها وتتصدى للتهديدات الإنسانية التي يتعرض لها المدنيون نتيجة استخدامها.

يمثل انتشار الأسلحة النووية والأسلحة غير التقليدية أخطر تهديد لبقاء البشرية. ولذلك، فقد أُدرجت، عن حق، في مرتبة متقدمة في جدول الأعمال الدولي. غير أن هذا الالتزام الدولي المتجدد يجب أن تواكبه إجراءات ملموسة. ونأسف لأن الشرق الأوسط لم يصبح حتى الآن منطقة خالية من الأسلحة النووية ولأن إسرائيل ما زالت الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تصبح طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو تُعلن نيتها في ذلك. ونعتقد أن هذا تعبير غير قابل للإنكار عن العقبة الحقيقية التي تحول دون تخليص المنطقة من أسلحة القتل الجماعي هذه.

وقد أعلنت إسرائيل بوضوح مرارا أنها دولة حائزة للأسلحة النووية. ولا بد أن يثير هذا الإعلان قلق جميع الأطراف المعنية بصورة خاصة. وفي هذا الصدد، نعرب عن جزعنا حيال البيانات الصادرة عن دول معينة لا تتجاهل الواقع في منطقتنا فحسب، بل أنها تشجع عدوان دولة عضو أيضا. ونعتقد أن هذه البيانات تأتي بنتائج عكسية. ولذلك، يجب أن نحذر من الانتقائية في جهودنا لتخليص الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. ونؤكد على أن غض الطرف عن دول تكدس الأسلحة الدولية وتطورها فيما ترفض الخضوع للتفتيش الدولي أمر في غاية الخطورة. وجهودنا بشأن عدم الانتشار النووي والتفتيش الدولي في المنطقة يجب

أن تكون شاملة، وليست انتقائية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الجهود الدولية في المنطقة يجب أن تمارس ضغوطا متضافرة على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدون إبطاء وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط شرط لا بد منه لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة للأجيال المقبلة. وفي هذا الصدد، نقول إن أي محاولة لفرض شروط مسبقة على المساءلة الدولية بهذا الخصوص هو ذريعة مخادعة للتهرب من الالتزام. ونعتقد أن من المهم بشكل حيوي الدفع قُدما بتنفيذ الصفقة الشاملة بشأن تمديد معاهدة عدم الانتشار لأجل غير مسمى التي توصل إليها مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، وبخاصة القرار المتعلق بالشرق الأوسط. وأي شيء أقل من ذلك سيثبُت أنه مدمر وقد يشعل سباق تسلح نووي في المنطقة. ونحن متأكدون من أنه لا أحد يريد مواجهة هذا الاحتمال. ويجب أيضاً احترام الخطوات العملية الـ ١٣ الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي، التي اعتمِدت في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٠، بغية الحفاظ على مصداقية المعاهدة.

ونرغب في أن نؤكد مجددا على أن القرار الذي اتخذه المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته الثالثة والخمسين، والمعنون ”القدرات النووية الإسرائيلية“، يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. لكن التنفيذ والالتزام أمر أساسي لنجاح جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة انتشار الأسلحة النووية. ولن يؤدي التقاعس عن القيام بذلك إلا إلى زيادة تقويض أهم اتفاق متعدد الأطراف بشأن تحديد الأسلحة النووية.

وختاما، نعتقد أن الآثار المدمرة الطويلة الأجل لانتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب والاحتلال الأجنبي والتخلف والفقر ترتبط ارتباطا مباشرا بجهودنا في مجال نزع السلاح. فهذه الأحوال تؤدي إلى العنف والتطرف وفقدان الأمل، مما يوفر تربة خصبة لطائفة من أشكال الاتجار غير المشروع، يجب أن تتصدى لها هذه اللجنة على نحو مسؤول. ومسؤوليتنا هي أن نعترف بحقيقة أن الصراعات المميتة والاتجار غير المشروع بالأسلحة سيستمران ما لم نعالج الأسباب الجذرية للصراعات. ولا يمكننا إنكار مسؤوليتنا الجماعية عن إزالة أسباب الصراعات، وليس مجرد التعامل مع أعراضها. ويجب أن تكون لهذه المسؤولية الأخلاقية والسياسية مركز الصدارة في جهودنا.

بينما يتعاون المجتمع العالمي للتغلب على المخاطر الاقتصادية والبيئية، علينا أن نتحلى بنفس القدر من التصميم على العمل بصورة جماعية لوقف آفة الحروب الشعواء التي لا داعي لها. ويعول علينا ملايين المدنيين العزل، الذين عانوا طويلا من ويلات العنف العبثي والفقر الطاحن، في القيام بذلك. وبذلك وحده، ستكون هناك فرصة أمام الأجيال القادمة لأن تعيش حياة يسودها الرخاء، وخالية من أسوأ كابوس يمكن للبشرية أن تواجهه، وهو، نشوب سباق تسلح نووي وحدوث انتهاكات غير مكبوحة لحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة فيليب (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، وأعضاء مكتبكم على انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. ونتمنى لكم النجاح التام في الاضطلاع بهذه الوظيفة الهامة ونؤكد لكم على الدعم الكامل من جانب الاتحاد البرلماني الدولي طوال العملية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى مسألة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي من زاوية الجهود التي

بذلها مؤخرا في هذا المجال الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات المنتمية إلى عضويته. ربما تذكر الدول الأعضاء أن جلسة الاستماع البرلمانية لسنة ٢٠٠٧، المعقودة في الأمم المتحدة، تناولت مسألة سيادة القانون في العلاقات الدولية، حيث كُرس أحد اجتماعاتها لتنفيذ الالتزامات الدولية الرئيسية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وخاطب ذلك المحفل نائب ممثل الأمم المتحدة السامي لشؤون نزع السلاح والأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ورئيس المبادرة الأمنية العالمية ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ المكسيكي ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتلا ذلك إجراء تبادل موضوعي للآراء بين المشرعين المشاركين – نحو ٢٠٠ عضو برلماني من أكثر من ٧٠ بلدا. وتركز النقاش في جانب كبير منه على الخطر النووي والحاجة إلى تعبئة القيادة السياسية وإلى الالتزام بالتعامل معه بفعالية. وكانت تلك مسألة رأى العديد من البرلمانيين ببساطة أنها لا تحتمل الانتظار أكثر من ذلك.

واستنادا إلى نتيجة جلسة الاستماع السنوية تلك، قرر أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي أن هذا الأمر يستلزم إجراء دراسة أكثر جدية، بما في ذلك في إطار البرلمانات ذاتها، ولذلك أدرجوا المسألة في جدول الأعمال الرسمي للاتحاد.

ولذلك فقد تم تفويض اللجنة الدائمة المعنية بالسلام والأمن الدولي في الاتحاد البرلماني الدولي بدراسة مسألة دور البرلمانات في النهوض بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين وفي كفالة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في موعد مبكر. واختير مشرعان بارزان من أستراليا وزامبيا مقررين وجرى تعميم تقريرهما الموضوعي ومشروع القرار الذي أعداه على البرلمانات الأعضاء في الاتحاد للنظر فيهما. وأفدنا أيضا من خبرة الأمم المتحدة ودعم المنظمات البرلمانية الأخرى، وبخاصة شبكة برلمانيين من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

وبعد عملية دراسة ومناقشة ومفاوضات دقيقة، اعتمدت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بتوافق الآراء قرارا برلمانيا في نيسان/أبريل من هذا العام. وجرى تعميم ذلك النص على الجمعية العامة وهذه اللجنة في إطار بند جدول الأعمال الخاص بكل منهما، ولذلك لا أقترح الخوض في محتواه. غير أنني أشير إلى أنه يحمل رسالة سياسية قوية بمثابة نداء للعمل من جانب البرلمانات والبرلمانيين في جميع أنحاء العالم بشأن عدة جبهات: كفالة التصديق العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق الانضمام العالمي إليها بالتالي؛ والترويج لخطة الأمين العام المؤلفة من خمس نقاط لنزع السلاح النووي؛ ودعم عدد من الخطوات المتزامنة، مثل إجراء تخفيضات في المخزونات النووية وفي الوضع التشغيلي للأسلحة النووية وإنشاء مناطق إضافية خالية من الأسلحة النووية، وبخاصة في الشرق الأوسط، وبدء مفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية وكذلك بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية.

وأثناء المناقشات بشأن مشروع القرار، شددت عدة برلمانات على نوع الأنشطة التي تقوم بها بالفعل بغية النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين: السعي إلى سرعة التصديق على المعاهدات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة؛ وحث السلطات التنفيذية في دولها على توقيع الاتفاقات الدولية التي لم تصبح بلدانها أطرافا فيها بعد؛ وطرح اقتراحات في البرلمان لإجراء مناقشات عامة أو مطولة؛ واعتماد قرارات في البرلمان بشأن قضايا محددة جدا، مثل قرارات تدعو إلى تفكيك القواعد العسكرية التي تضم أسلحة نووية في أراضي مختلف البلدان؛ وإنشاء هيئات جديدة داخل البرلمان، مثل لجان فرعية أو كتل حزبية

أو مجموعات تضم ممثلين لجميع الأحزاب، للتعامل تحديدا مع المسائل ذات الصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين؛ وممارسة اختصاصاتها في الرقابة والمراجعة لمعرفة مدى تنفيذ حكوماتها للالتزامات المتفق عليها؛ وتحسين الآليات البرلمانية لتمحيص الميزانيات وبرامج المشتريات العسكرية بدقة أكبر، بل وتقديم وتعديل تشريعات تخصص تمويلا لمبادرات نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

ومن ناحية عملية، اسمحوا لي أن أعرض عددا قليلا فحسب من الأمثلة التي طرحها المشرعون المشاركون في الجمعية الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي، والتي شهدت أيضا اعتماد القرار المشار إليه. ففي تلك المناسبة، تبادل أعضاء برلمان من أنغولا والصين وباكستان خبراتهم في اعتماد القوانين الوطنية التي تنظم استخدام التكنولوجيات والمواد النووية ونقلها وتحويلها وفقا للمعايير الدولية. وقدم مشرعون من منغوليا ونيوزيلندا أمثلة على تشريع يحرم الأنشطة ذات الصلة بالأسلحة النووية. وشرح برلمان النرويج كيف تمكن من إعداد تشريع يحرم الشركات الضالعة في إنتاج الأسلحة النووية ونظم إيصالها من صناديق المعاشات التقاعدية الحكومية. وأشار أعضاء برلمان من كوريا الجنوبية إلى جهودهم ذات الطابع الدبلوماسي البرلماني الرامية إلى الدخول في حوار مع مشرعين من كوريا الشمالية. وعقد رئيس لجنة نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار في البوندستاغ (البرلمان الألماني) جلسة استماع في البرلمان بشأن الحاجة إلى عقد اتفاقية للأسلحة النووية.

وعلى المستوى الإقليمي، شارك برلمان ناميبيا مؤخرا في عقد حلقة عمل إقليمية للدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا يزال ملتزما بمتابعة هذه الجهود. ومن أستراليا، استمعنا إلى كيف أنه يوجد مجال لبرلمانها للقيام بالمزيد، في ضوء علاقاته القوية مع آسيا، لتعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح من حيث تقديم بلدان المنطقة الدعم للمعاهدات وقواعد الانضباط النووي على السواء. وعلى سبيل المثال، فقد لوحظ أن ثمة فائدة خاصة لزيادة انخراط البرلمانيين الأستراليين مع نظرائهم في الهند بشأن قضايا عدم الانتشار.

وبخصوص الجهود المحددة الرامية إلى كفالة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، فقد علمنا كيف أن الجهود القائمة على التعاون بين برلماني كوستاريكا والنمسا، من خلال منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ المعاهدة، تسهم في الواقع في تسريع وتيرة عملية التصديق على المعاهدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فقد تكلم أعضاء برلمان من الدول التسع المدرجة في المرفق ٢ والتي لم تصدق بعد على المعاهدة ليس لتناول شواغلهم فحسب، ولكن أيضا المجالات التي يرغبون في استكشافها. ومن الواضح أن هذه مناقشة ينبغي أن تستمر بطاقة متجددة ومن الواضح أنه لا يمكن التقليل من قيمة التبادل والتعاون بين البرلمانات هنا.

ونعتقد أنه، في ضوء جميع الأسباب التي ذكرها المتكلمون السابقون في هذه اللجنة، توجد أمام المجتمع الدولي اليوم فرصة فريدة لإحراز تقدم حقيقي باتجاه تحقيق هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية الذي يشاطره فيه المواطنون في أنحاء الكرة الأرضية. ويتعين علينا اغتنام الفرصة. ونعرف أن بناء الإرادة السياسية هو المفتاح ونعرف أن البرلمانات والبرلمانيين جزء مهم من هذا الحل. ولذلك، فإن الاتحاد البرلماني الدولي ملتزم بالاضطلاع بدوره في دفع هذه العملية الحاسمة إلى الأمام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعت اللجنة إلى آخر متكلم في المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

طلبت ممثلة جمهورية كوريا الإدلاء ببيان، ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكرها بأنه، وفقا للنظام الداخلي، فإن البيان الأول لممارسة حق الرد تحدد مدته بـ ١٠ دقائق.

السيدة كيم سونغ – إيون (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): فيما يتصل بالملاحظات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود أن أشير، ضمن أمور أخرى، إلى ملاحظة يعتقد وفد بلدي أنها مضللة في الواقع. فالتدريب العسكري المشترك بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة ذو طابع دفاعي بحت للحفاظ على الاستعداد المشترك. وأعتقد أن جميع الدول، بما فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تجري تدريبات عسكرية مماثلة. وفي سياق القيام بذلك، وجهت جمهورية كوريا إخطارا مسبقا بالتدريب السنوي إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عبر قناة قيادة الأمم المتحدة لتعزيز الشفافية وبناء الثقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): خلال المناقشة العامة وعلى مدار سبع جلسات، استمعنا إلى أكثر من ١٠٠ بيان، ألقت الضوء على الشواغل والأولويات الرئيسية في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وهذا العدد الكبير من المتكلمين مؤشر واضح على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لمسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك، تكون اللجنة قد اختتمت المرحلة الأولى من عملها. وغدا، ستشرع اللجنة في المرحلة الثانية، وهي المناقشة المواضيعية لمواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي من ٨٦ إلى ١٠٣، والنظر فيها. وخلال هذه المرحلة، ستناقش اللجنة بتفصيل أكبر المجموعات المواضيعية السبع: الأسلحة النووية؛ وأسلحة الدمار الشامل الأخرى؛ والفضاء الخارجي (الجوانب المتصلة بنزع السلاح)؛ والأسلحة التقليدية؛ ونزع السلاح والأمن الإقليميان؛ وتدابير أخرى لنزع السلاح والأمن الدولي؛ وآلية نزع السلاح. وبرنامج هذه المرحلة من عملنا متاح في الوثيقة A/C.1/64/CRP.1.

وكما أوضحت من قبل، فإن الوفود التي ترغب في أخذ الكلمة أثناء المناقشة المواضيعية مدعوة إلى إدراج أسمائها في قائمة المتكلمين غير الرسمية بالنسبة لمجموعة معينة لدى الأمانة العامة. وبالتأكيد، ستؤخذ أيضا طلبات المداخلات أثناء المناقشة المواضيعية من القاعة مباشرة في اليوم نفسه. وكما تدرك الوفود الحسنة الإطلاع على عمل اللجنة، فإن المرونة مطلوبة في هذا الجزء من عملنا، لأنه قد لا يتسنى دائما التقيد الصارم بالجدول الوارد في الوثيقة A/C.1/64/CRP.1. ومن ثم، يرجى من الوفود طلب أخذ الكلمة بشأن مجموعة معينة وأن تكون مستعدة للإدلاء ببيانها في أي جلسة سيجري تناول المجموعة فيها، بحسب ما يسمح به الوقت.

وأود أن أذكّر الجميع بأننا سننظر عصر غد في مسألة متابعة القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابقة ونستمع إلى عرض للتقارير يقدمه الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. بعد ذلك، سنتبادل الآراء مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد سيرجيو دوارتي، ومسؤولين رفيعي المستوى آخرين في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وفي الجزء الأخير من الجلسة، إذا سمح الوقت، سنبدأ بقائمة المتكلمين في إطار المجموعة المواضيعية ”الأسلحة النووية“.

وأود أن أذكّر جميع الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات ومشاريع المقررات في إطار كل بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي هو الساعة ١٢/٠٠ ظهر يوم الخميس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. أعرف أن عددا من الوفود قدم بالفعل مشاريعه للقرارات. وأود أن أعرب عن تقديري لتلك الوفود على تقديمها المبكر لمشاريع القرارات، وأشجع الآخرين على أن يحذو نفس الحذو. إن الالتزام بالموعد النهائي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر سيمكّن الأمانة العامة من إتاحة الوثائق التي تتضمن مشاريع القرارات للجنة بجميع اللغات الرسمية بأسرع ما يمكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.